

عليها الاوامر والقوانين السارية المفعول في الضفة الغربية (المادة ٣) وكذلك صلاحية التشريع الثانوى (المادة ٤) . غير ان هذا الامر لم يعط لرئيس الادارة المدنية صلاحية التشريع الرئيسي ويؤكد كذلك ما جاء في المادة السادسة فقرة (ب) من الامر المذكور التي نصت على ما يلي :-

"لمنع الالتباس ليس في هذا الامر ما يحدد او يبطل اية صلاحية او حق اعطوا لقائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في المنطقة او لمن عين من قبله " .

من هنا يمكن القول بان الامر المذكور لم يغير من الناحية القانونية والجوهرية شيئا حتى وان قصد من سنه ذلك : بقي القائد العسكري للضفة المشرع الرئيسي وقراراته خاضعة لرقابة محكمة العدل العليا في اسرائيل واصبح رئيس الادارة المدنية المشرع الثانوى وبالطبع للمحكمة العليا في اسرائيل الصلاحية في فحص والغا' قراراته اذا وجب الامر لانه اذا كانت للمحكمة الصلاحية في فحص والغا' قرارات القائد العسكري التي هي تشريعات رئيسية، فبطبيعة الامر يمكنها فحص والغا' تشريعات ثانوية يصدرها رئيس الادارة المدنية . ولعل السبب في سن الامر المذكور سياسي اكثر منه قانوني واظنني لا اخطي' القول اذا قلت بأنه جاء ليخدم ويمهد ما نصت عليه قرارات "كامب ديفيد" حول "الادارة الذاتية" في الضفة الغربية وقطاع غزة .

اما في ما يتعلق بمدى صلاحية "المشرع الرئيسي" المذكور واهداف هذه التشريعات، فقد جرى بحث هذه المسألة في المادة ٤٣ من معاهدة لاهاي والمادة ٦٤ من معاهدة جنيف الرابعة . وتنص المادة ٤٣ من معاهدة لاهاي على ما يلي :-

*"The authority of the power of the state having passed defacto into the hands of the occupant, the latter shall do all in his power to restore and ensure, as far as possible, public order and safety respecting at the same time, unless absolutely prevented, the laws in force in the country.* (٢٠) .

تجدر الإشارة هنا الى ان تاريخ البند ٤٣ لمعاهدة لاهاي يرينا ان البند المذكور كان اصلا بندين منفصلين : الاول تعلق بواجب المحتل في الحفاظ على النظام والحياة العامة، والاخر تطرق الى صلاحية المحتل التشريعية وواجبه في احترام القوانين التي كانت سارية المفعول قبل الاحتلال الا اذا وجدت "ضرورة قصوى" تحول دون ذلك . وقد دمج هذان البندان معا فاصبحا البند ٤٣ بنصه كما نصره اليوم وجاء اعلاه (١٢٠) .